

# رئيس الحكومة التونسية القادمة.. هل يكون مرشح الأحزاب أم مرشح الرئيس

## أغلب الأسماء المقترحة لخلافة الفخاخ سبق وأن رشحت للمنصب



عاد الجدل مرة أخرى في تونس بشأن اختيار شخصية جديدة خلفا لرئيس الحكومة المستقيل إلياس الفخاخ تتوفر فيها شروط معينة، من أهمها أن تكون قادرة على إرساء الانسجام الحكومي ما يضمن بدوره استقرار المشهد السياسي الذي تحكمه الصراعات والمصالح الحزبية.

خالد هدي

تونس - انتهت الخميس، المهلة التي منحها الرئيس التونسي قيس سعيد للأحزاب لتقديم ترشيحاتهم للشخصية الأقدر على ترأس الحكومة في الفترة القادمة بعد استقالة إلياس الفخاخ بطلب من رئيس البلاد بسبب شبهة تضارب المصالح والفساد التي أثرت حوله.

ويهدف اختيار رئيس حكومة جديد إلى إيجاد توازن سياسي بين أطراف السلطة في تونس، مع القدرة على تجميع القوى السياسية ومكونات التحالف الحكومي من جديد في ظل الوضع الذي تغذيته الصراعات والمشاحنات.

وتتبر مقاييس اختيار "الشخصية الأقدر" الكثير من الجدل في تونس، إلى جانب التساؤل حول ما إذا كان رئيس الحكومة القادم سيكون مرشح رئيس الجمهورية قيس سعيد أو سيكون مرشح الأحزاب السياسية.



محمد كريم كريف  
سمنع الحكومة الجديدة الثقة شريطة ألا تكون إخوانية

ولم تتضح بعد التحالفات داخل البرلمان من أجل تشكيل كتلة تكون لديها الأغلبية (109 أصوات) التي تضمن منح الثقة للمرشح الذي يسبق عليه الاختيار ليكون رئيس الحكومة القادم.

ويجد الرئيس سعيد نفسه من جديد أمام حزمة من الأسماء التي رشحتها الأحزاب والتكتلات البرلمانية ليتولى اختيار الشخصية الأقدر على قيادة الفريق الحكومي نحو خدمة مصالح البلاد.

وتستترك أغلب الأسماء المقترحة حاليا في كونها تم ترشيحها سابقا من

قبل الأحزاب خلال مشاورات تشكيل الحكومة التي تلت إسقاط حكومة الحبيب الجملي (مرشح حركة النهضة) وأقرت آنذاك حكومة إلياس الفخاخ. ويقول مراقبون إن الرئيس سعيد قد يفاجئ الجميع بتكليف شخصية من اختياره باعتبار الصلاحيات التي يمنحها له الدستور. كما قد يختار سعيد شخصية سياسية ذات أفكار وخلفية اقتصادية باعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي تعاني منه البلاد.

ويجمع الكثير من المراقبين على ضرورة أن تكون الشخصية الجديدة توافقية، وقادرة على إخراج تونس من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية. وترفض الأوساط السياسية أن تكون هذه الشخصية من حركة النهضة التي عكرت صفو المشهد السياسي في تونس وقادت خلافات حادة ضد شركائها في الحكومة السابقة.

وأكد وليد جلال، النائب بالبرلمان عن كتلة تحيا تونس، على ضرورة "أن تتمتع الشخصية المرشحة بالقدرة على تامين توافق بين الفرقاء السياسيين لمواجهة التحديات الكبرى للبلاد وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، علاوة عن تمتعها بالكفاءة والنزاهة والتسيير الجيد". وقال جلال، في تصريح لـ"العرب"، إن

"الرئيس سعيد هو المخول دستوريا لهذه المهمة ولا اعتقد أنه سيخضع لضغوط بعض الأطراف في اختيار رئيس الحكومة".

وتتخوف الأوساط السياسية من إعادة سيناريو حكومة إلياس الفخاخ واللغط السياسي الذي رافقها في الأيام الأخيرة، وهو ما يتضح من خلال السباق الساخن بين الأحزاب والائتلافات البرلمانية من أجل فرض كل منها المرشح الذي تراه مناسبا ليقبل المنصب.

وتسعى حركة النهضة (52 نائبا) التي تتحول على تقاربها الكبير مع ائتلاف الكرامة الشعبي (19 نائبا) وحزب قلب تونس (27 نائبا) لفرض خياراتها في تشكيل الحكومة القادمة. وتستبعد النهضة فرضية إقصائها من الحكومة المنتظرة.

في المقابل، تسعى الكتلة الديمقراطية (38 نائبا) - التي تضم التيار الديمقراطي وحركة الشعب - نحو إقامة ائتلاف واسع ولا يضم النهضة، حتى وإن تطلب الأمر إشراك حزب قلب تونس والتنازل عن اتهامه بالفساد كما فعلا سابقا، إذ يعتبران أن حركة النهضة بقيادتها الحالية تبحث عن تابعين لها لا عن شركاء، وأن الدفع بها نحو المعارضة في مصلحة البلاد. وسبق أن اتهم محمد عيو، الأمين

### حسابات النهضة يسقطها معارضوها

العام للتيار الديمقراطي، النهضة بابتزاز حكومة الفخاخ بعد أن فتحت ملفات فساد ضد مقربين من الحركة. وقال إنه "ليس بالإمكان الحكم مع حركة النهضة فهي قررت منذ البداية إسقاط الحكومة".

كما اعتبر محمد كريم كريف، النائب بالبرلمان عن كتلة الحزب الدستوري الحر (معارض)، "أنهم (أفراد كتلتهم) سيمتحنون الثقة للحكومة الجديدة شريطة أن لا تكون إخوانية وأن تكون قادرة على معالجة الملفات الحارقة".

وأضاف كريف، في تصريح لـ"العرب"، "توجد شخصيات يتوفر فيها عنصر الكفاءة لتكوين حكومة منسجمة لا تخضع لابتزاز" مشيرا إلى أن "النهضة تريد إعادة نفس السيناريو بتكليف شخصية تتحكم فيها". وقال "علينا أن نستوعب الدرس الفخاخ".

وقد اختير الفخاخ من قبل الرئيس سعيد لتشكيل الحكومة الحالية في يناير الماضي، بعد أن رشحته كتلة برلمانية، مع أسماء أخرى، ونالت حكومتها ثقة البرلمان في فبراير الماضي. ويبلغ عدد أعضاء مجلس نواب الشعب 217 نائبا موزعين على 9 كتل نيابية، إلى جانب 16 من النواب المستقلين.

# ماكرون يدعو إلى عقوبات أوروبية على التدخل في ليبيا

باريس - صعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من حدة لهجته تجاه أنقرة الخميس بتهمة الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على المتدخلين في الصراع الليبي، في إشارة إلى القوات التركية الموجودة في ليبيا لدعم الميليشيات حكومة الوفاق في معاركها ضد الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر.

وشدد ماكرون على ضرورة تحرك الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالتطورات الميدانية في ليبيا والتي زادت أزمة هذا البلد تعقيدا. وسبق أن انتقد الرئيس الفرنسي تركيا للدور الذي تلعبه منذ أشهر في ليبيا. وتحدث عن ضرورة فرض عقوبات، من دون أن يذكر طرفا بالاسم. وأضاف "من الضروري التوصل إلى وقف لإطلاق النار والبدء في تحرك حقيقي صوب حل سياسي للصراع الليبي".

واستنكر ماكرون تصرفات تركيا في شرق المتوسط واصفا إياها بـ"الاستفزازات" التي لا يمكن التسكوت عنها على اعتبار أنها تهدد أمن ومصالح فرنسا والاتحاد الأوروبي بشكل عام.

وقال ماكرون، في مؤتمر صحفي مع نظيره القبرصي نيكوس أناستاسيادس، "في هذا الجزء من البحر المتوسط، الذي يعتبر حيويا لبلدينا.. تعد قضايا الطاقة والأمن جوهرية. الأمر يتعلق بصراع على النفوذ لاسيما من جانب تركيا وروسيا اللتان تؤكدان وجودهما أكثر فاكتر وفي مواجهة ذلك لا يفعل الاتحاد الأوروبي حتى الآن شيئا يذكر".

وتابع "سيكون من الخطأ الجسيم أن نترك أمثنا في منطقة البحر المتوسط في يد أطراف أخرى. هذا ليس خيارا لأوروبا وهذا شيء لن ندعه فرنسا يحدث". وكان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا، في 13 يوليو الجاري، على إعداد قوائم إضافية في إطار العقوبات الحالية المفروضة على أعمال الحفر التي تقوم بها تركيا في شرق المتوسط بناء على طلب من قبرص.

وتتصاعد الأصوات المنادية بوقف إطلاق النار في ليبيا والسير في طريق الحل السياسي، من أجل تجنب هذا البلد المزيد من الخسائر البشرية والمادية وإنهاء حالة الفوضى التي يغرق فيها بسبب انفلات الميليشيات، لكن تركيا لا تصعب إلى تلك الأصوات بل وترد عليها بإرسال المزيد من العتاد العسكري إلى ليبيا لاسيما خلال الأيام الأخيرة مع تصاعد وتيرة تحشيدتها على حدود سرت التي أرسلت إليها تعزيزات عسكرية من أسلحة مختلفة ومرتزة.

وتأتي تصريحات الرئيس الفرنسي في وقت يشهد توترا في العلاقات بين باريس وأنقرة العضوين في حلف شمال الأطلسي واتهامات متكررة من باريس لأنقرة بسبب دورها في ليبيا. لكن تركيا حاولت التقليل من أهمية تصريحات ماكرون. وقال إبراهيم كالين كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر مؤسسه بحثية في بروكسل الخميس، "استخدام لغة التهديد بالعقوبات لن يحقق شيئا هنا ولن يكون له أي أثر على سيادة تركيا أو عزمها على تحقيق مصالحها الوطنية" وهو ما يشير إلى أن أنقرة ماضية في مكاربتها وعتادها وعبثها وهي الصفات التي أقرقتها في مستنقع الفوضى الليبية الذي يصعب الخروج منه بغنائم مثلما تتصور تركيا.



إبراهيم كالين  
التفهد بالعقوبات لا يؤثر في عزم تركيا على تحقيق مصالحها

والأربعاء، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين "توصلنا للتو إلى اتفاق مع روسيا على العمل في سبيل وقف لإطلاق النار في ليبيا يكون مستداما ويعد به".

وأضاف أن أي اتفاق يجب أن يستند إلى عودة لما وصفها بانها خطوط الجبهة في ليبيا عام 2015 مما يستدعي انسحاب الجيش الليبي بقيادة حفتر من مدينة سرت المهلة على البحر المتوسط والتي تعد بوابة العبور إلى حقول النفط في الشرق وكذلك انسحابها من الجفرة، وهي قاعدة جوية بالقرب من وسط ليبيا.

وتأتي تصريحات الرئيس الفرنسي في وقت يشهد توترا في العلاقات بين باريس وأنقرة العضوين في حلف شمال الأطلسي واتهامات متكررة من باريس لأنقرة بسبب دورها في ليبيا.

لكن تركيا حاولت التقليل من أهمية تصريحات ماكرون. وقال إبراهيم كالين، كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر مؤسسه بحثية في بروكسل الخميس، "استخدام لغة التهديد بالعقوبات لن يحقق شيئا هنا ولن يكون له أي أثر على سيادة تركيا أو عزمها على تحقيق مصالحها الوطنية" وهو ما يشير إلى أن أنقرة ماضية في مكاربتها وعتادها وعبثها وهي الصفات التي أقرقتها في مستنقع الفوضى الليبية الذي يصعب الخروج منه بغنائم مثلما تتصور تركيا.

# السلطة الجزائرية تعيد صياغة علاقتها مع المعارضة

صابر بلدي

الازمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ انطلاق الحراك الشعبي، وطرح نفسه كمنسجح يدعم المطالب الأساسية للاحتجاجات السياسية الداعية لرحيل النظام وإحداث تغيير سياسي شامل في البلاد. وضم هذا التكتل عدة أحزاب من بينها حزب العمال اليساري والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية العلماني، والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي الاشتراكي، إلى جانب جبهة القوى الاشتراكية.

وكانت تصريحات سابقة لقياديين في الحزب قد ألمحت إلى "انسحاب قريب من التكتل والعودة إلى مبادرة الإجماع الوطني" التي تم إطلاقها عندما كان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لا يزال على رأس النظام، وهو ما اعتبره مراقبون بمثابة بداية الانشقاق في صفوف المعارضة.

وأثار السماح لجبهة القوى الاشتراكية بعقد مؤتمرها الاستثنائي الأسبوع الماضي، رغم أن البلاد لا تزال تخضع لحظر على الأنشطة السياسية والنقابية وكل الفعاليات التي لا يمكن أن يحترم خلالها إجراء التبايع الاجتماعي، تسألات حول الخلفيات الحقيقية لهذا القرار الذي سمح لأحزاب معينة بتنظيم فعاليات لانتخاب قيادات جديدة، وشمل أيضا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي المحسوبين على السلطة.

وأكد حكيم بلحسل، القيادي في جبهة القوى الاشتراكية، على "عدم حياد الحزب عن خطه السياسي التاريخي الرامي إلى بناء دولة القانون والحرية وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه دون قيود وحدود".

لكن عقد مؤتمر الحزب في ظروف استثنائية والتلويح بالانسحاب من التكتل البديل الديمقراطي، عزز التوقعات بأن جبهة القوى الاشتراكية بصدد إعادة صياغة لبرنامجها السياسي.

ولفت بلحسل إلى أن "المؤتمر الوطني الاستثنائي مكن الحزب من



غياب علي العسكري عن المؤتمر أكد هيمنة التيار المهادن للسلطة

ولا يستبعد هؤلاء أن يفقد الحزب الكثير من الزخم الذي تميز به منذ تأسيسه في مطلع الاستقلال من طرف المناضل التاريخي البارز، الراحل حسين آيت أحمد.

ويبدو أن مسألة انسحاب الحزب من تكتل البديل الديمقراطي قد تم حسمها بشكل كبير.

وأرجأ بلحسل الفصل في مسألة الانسحاب إلى الهيئة الرئاسية الجديدة، التي فوضها المؤتمر لإعادة الاعتبار للحوار والنقاش العميقين داخل هيئات الحزب التي كانت مغيبة بسبب الأزمة الداخلية.

وتم الإعلان عن عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للجبهة في الأسابيع القليلة القادمة لدراسة كل القضايا السياسية والتنظيمية العالقة بما فيها حيوية نشاطها السياسي خلال الأشهر الماضية من أجل اتخاذ القرارات اللازمة. ويشير ذلك إلى أن الحزب بصدد مراجعة بعض مواقفه، خاصة تلك التي اتخذت ضد إرادته ومؤسساته، وعلى رأسها الانضمام إلى التكتل المعارض.

ويبدو أن الطلاق المنتظر بين جبهة القوى الاشتراكية وقوى البديل الديمقراطي، سيقدم خدمة فتمنية للسلطة، كونه سيفكك التكتل الراديكالي الذي قطع كل قنوات الحوار مع السلطة، والتزم بتبني مطالب الحراك الشعبي.

ويبدو أن السلطة تراهن على هذا الانفصال المرتقب من خلال السماح لجبهة القوى الاشتراكية بعقد مؤتمرها الاستثنائي، في ظروف يسودها احتقان سياسي غير مسبوق في البلاد.



حكيم بلحسل  
المؤتمر الاستثنائي مكن الحزب من تخطي الأزمة التي أعاقته

وبضمنان عودة أكبر الأحزاب الإخوانية (حركة مجتمع السلم) وحزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) وتعزيزهما بتحديد جبهة القوى الاشتراكية عن صفوف الراديكاليين تكون السلطة قد حققت إنجازا مهما، يكفل لها تمرير أجنداتها القادمة وعلى رأسها الاستفتاء الشعبي على الدستور. وإن عبر الرئيس تبون، في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية، حول "عدم حاجته لحزام سياسي داعم" كما دأبت عليه السلطة السابقة، وتكريزه على المجتمع المدني كشريك للسلطة، فإن التصريح ينطوي على صياغة جديدة لعلاقة جديدة للسلطة بانزاعها السياسية ومع الطبقة الحزبية بشكل عام، لأن حاجتها لها تبقى قائمة مهما كانت المبررات المقدمة.